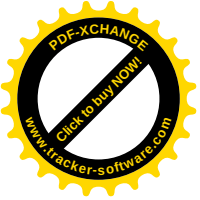

الأموال و الموارد الاقتصادية المحدودة

يتطلب إشباع حاجات الفرد توفير الوسائل اللازمة لذلك ، و تعمل الدولة بما لها من صلاحيات على توفيرها من خلال ضمان توفر الموارد الضرورية و توزيعها **توزيعا عادلا** .

و المال الاقتصادي هو كل ما يكون محلا للتملك و التصرف و الاستعمال من أجل إشباع الحاجات، فكل ما نحن بحاجة اليه هو مال و كل ما هو نافع هو مال اقتصادي .

و يشترط في المال الاقتصادي توفر الخصائص التالية [1] :

- **وجود حاجة محسوسة** لدى الفرد لا يمكن إشباعها إلا بشيء هو المال الاقتصادي .

- توفر **عنصر النفعية** في الشيء ، بأن تكون له قابلية لإشباع حاجة أو رغبة بطريق مباشر أو غير مباشر

-الندرة ، فكل مال مطلوب لإشباع الحاجات الإنسانية يكون نادرا إذا كان غير متوفر و محدود، فلا معني لعمليات الإنتاج والمبادلة إلا بالنسبة للسلع والوسائل النادرة .

و يكون **رأس المال ثابت و متداول** ،

ثابت كالآلات و المركبات و السكك الحديدية ،و كل ما يعد وسيلة لسيرورة النشاط الاقتصادي (العمل) مع ملاحظة أنه لا يمكن اعتبار بعض الأملاك الثابتة **رأس مال** رغم أنها تبقى مدة زمنية ،و مثال عن ذلك أماكن العبادة و المصنفات و الكتب ....[2]

أيضا فالعقارات و المنقولات و الأموال و السلع الإنتاجية قد تكون مباشرة و غير مباشرة ، فهي التي تستخدم كأدوات و الآلات و غيرها لتحقيق موارد إنتاجية ، معناه ان هناك فرق بين السلع الإنتاجية و السلع الاستهلاكية .

و يكون رأس المال متداول ، عندما ينتهي و يفنى لمجرد استهلاكه ، فما كان يعد رأس مال السنة الماضية لا يعد كذلك اليوم (تغير كلي) لأنه قد زال بعملية الاستهلاك (مثاله المأكولات ، الملبوسات ...) .
و قد لا يمكن التفريق بين **رأس المال الثابت و المتداول** ، لوجود بعض رؤوس الأموال ليست ثابتة كليا أو متداولة كليا و مثال ذلك : الدقيق يستهلك ، فهو رأس مال متداول و المطحنة كآلة لصنع الدقيق

---

[1] . لأكثر تفصيل راجع : د . زكريا محمد بيومي ، مبادئ الاقتصاد ، منشورات دار النهضة العربية ، مصر ، ص 18

[2] . . وليام ستانلي جيفونس ، مرجع سابق ، ص 48

ثابتة و هي رأس مال ثابت ،ولكن كيس الدقيق الذي يمكن الاحتفاظ به مدة معينة لا يمكن تصنيفه ضمن رأس المال الثابت و لا المتداول [1] .

[1] . وليام ستانلي جيفونس ، مرجع سابق ، ص 48